بحر غزة ... خطر الاقتراب

تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً

للنصف الأول من العام 2018

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها البحري على قطاع غزة، وتستهدف بموجبه النشاط البحري الفلسطيني بشكل عام وفئة الصيادين بشكل خاص، بما يخالف قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

ويتعرض الصيادون الفلسطينيون جراء الحصار البحري لصنوف من المعاناة تشمل تضييق مساحات المناطق التي يسمح لهم فيها بممارسة أنشطتهم البحرية منذ تاريخ 1996/3/22، حيث شهد هذا التاريخ أول تقليص لمسافات الصيد من (20) ميلاً بحرياً– المتاحة للفلسطينيين وفقاً لاتفاقات أوسلو 1الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال عام 1993– وعوضاً عن ذلك فرضت قوات الاحتلال عليهم مساحة صيد تقدّر بـــ (12) ميلاً بحرياً، ووصلت في بعض الأوقات إلى ثلاثة أميال بحرية فقط. في حين منعت قوات الاحتلال مختلف أوجه النشاط البحري بشكل كامل في أوقات أخرى مثل الفترة الممتدة من 2008/12/27، وحتى 2009/1/18، إبان عدوان الرصاص المصبوب. ووفقاً لشهادات الصيادين فإن مسافة الستة أميال المعمول بها حالياً والمفروضة في أغلب الأوقات، هي عبارة عن مناطق بحرية رملية لا تتوفر فيها الأسماك إلا بشكل محدود، بينما تتواجد هذه الأسماك في المناطق الصخرية في عمق أبعد من الأميال الستة عند مسافات لا تقل عن 12 ميلاً بحرياً تقريباً.

وتحظر قوات الاحتلال على الصيادين العمل في مناطق تقدر نسبتها بحوالي 85% من المساحة التي تقرّها اتفاقية أوسلو وملاحقها، وتتعدى قوات الاحتلال ذلك إلى إطلاق النار المتكرر والمباشر تجاه الصيادين وتوقع القتلى والجرحى في صفوفهم، وتعتقلهم وتلاحقهم في عرض البحر، كذلك تستخدم أعنف الأساليب التي من شأنها أن تحطّ من كرامتهم الإنسانية– كتوجيه الاهانات اللفظية والجسدية وإجبارهم على خلع ملابسهم والسباحة في عرض البحر أثناء اعتقالهم– بالإضافة إلى تخريب معدات الصيد وممتلكاتهم والاستيلاء على قواربهم، وفي بعض الأحيان تفتح الزوارق الحربية الإسرائيلية خراطيم المياه تجاه مراكب الصيد ما يؤدي إلى إغراقها بشكل جزئي، وفي كثير من الأحيان ترتكب هذه الانتهاكات داخل مساحة الصيد المسموح العمل فيها.

وتدفع هذه الانتهاكات بالصيادين الفلسطينيين ليصبحوا من بين الفئات الأشد فقراً، والتي تحتاج إلى مساعدات إغاثية مستمرة، الأمر الذي يمسّ بجملة حقوق الإنسان بالنسبة لهم ولأسرهم، ويفقدهم سبل العيش التي تعينهم على حياتهم اليومية، هذا ويتضرر بموجب استمرار الانتهاكات العاملين في مهنة الصيد كصانعي القوارب والشباك والمعدات وعمال الصيانة وتجار الأسماك، كذلك قطاع المستهلكين الذين تتأثر سلّتهم الغذائية جراء تلك الانتهاكات.

يأتي هذا التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان على تعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها وكشفها، والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها. كما يهدف إلى الكشف عن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، واضعاً المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسئولياتهم القانونية والأخلاقية.

المنطقة مقيدة الوصول بحراً

انتهاكات قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول بحراً

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها تجاه المدنيين الفلسطينيين ولا سيما الصيادين في عرض البحر مقابل شواطئ قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2018، لا سيما فرض منطقة صيد ضمن نطاق (6) أميال بحرية في محافظتي غزة وشمال غزة، و(9) أميال بحرية في محافظات الوسطى، وخان يونس، ورفح جنوب القطاع، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة وميل ونصف بموازاة الحدود المائية الشمالية، ما يحرم الصيادين من الوصول لأماكن الصيد التي تتوافر فيها أنواع مختلفة من الأسماك. حيث تطلق تلك القوات النار تجاههم فتقتلهم أو تصيبهم أو تتلف محركات قواربهم، وتجبرهم على خلع ملابسهم والسباحة في المياه قبل اعتقالهم وتستولي على قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم.

وتركزت جملة تلك الانتهاكات في ثلاثة أنماط رئيسية هي: إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف الصيادين، اعتقال المدنيين في عرض البحر، مصادرة مراكب الصيادين ومعداتهم.

وفي هذا السياق يبرز الجدول الآتي مجمل الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول بحراً.

مجمل أحداث الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في عرض البحر	198
حالات إطلاق نار	196
عدد المعتقلين	47
عدد القتلى	1
عدد الإصابات	14
عدد المراكب المصادرة	10
عدد حالات التخريب لأدوات الصيد	3

جدول يوضح إجمالي الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال النصف الأول من العام 2018

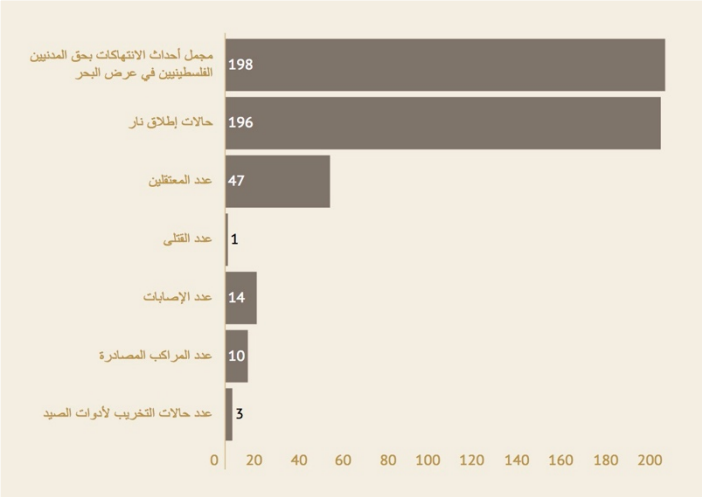

المنطقة مقيدة الوصول بحراً

تنص المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن:
"الحق في الحياة حق ملازم لكل انسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً".

إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف الصيادين

شكلت عمليات إطلاق النار واستهداف الصيادين الفلسطينيين بالقتل والإصابة سلوكاً منظماً اتبعته قوات الاحتلال في سياق تعاملها معهم في المنطقة مقيدة الوصول بحراً. حيث واصلت تلك القوات انتهاك الحق في الحياة وأمن وسلامة الصيادين الفلسطينيين أثناء قيامهم بأعمالهم في عرض بحر القطاع خلال النصف الأول من العام 2018. وذلك من خلال ملاحقتهم وإطلاق النار تجاههم، وإيقاع الخسائر في صفوفهم، وإرغامهم في عديد من الأحيان على التراجع ووقف أعمال الصيد.
وفي هذا السياق وثق المركز خلال فترة التقرير، مقتل صياداً واحداً، وإصابة (14) آخرين.

جدول توزيع الضحايا على المناطق

المحافظة	عدد الحوادث	عدد القتلى	عدد الاصابات
شمال غزة	144	1	8
غزة	31	0	3
دير البلح	9	0	0
خان يونس	5	0	0
رفح	7	0	3
المجموع	**196**	**1**	**14**

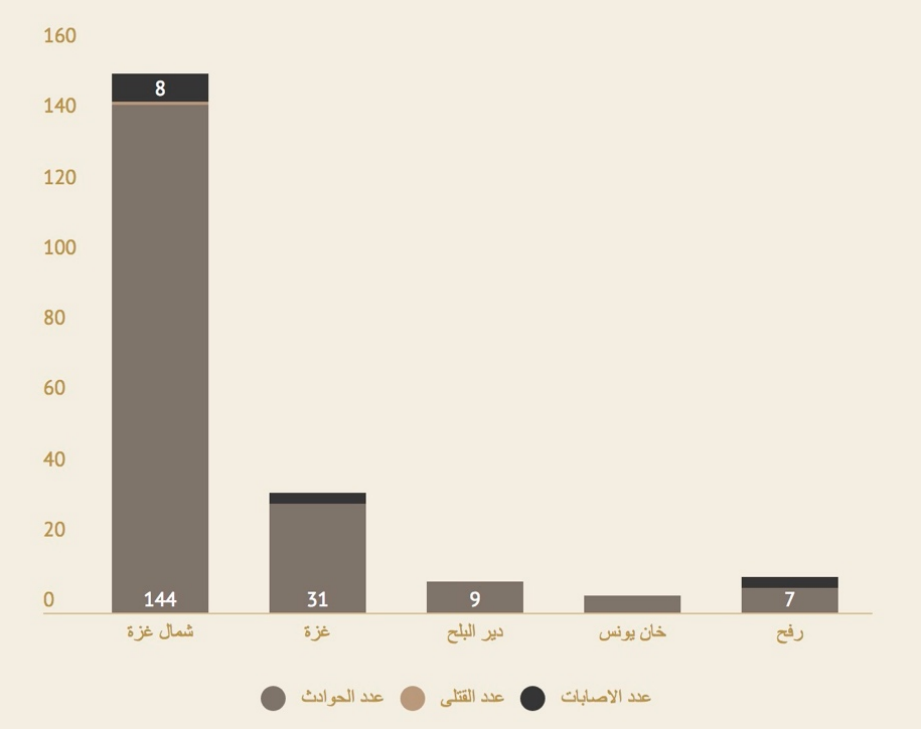

المنطقة مقيدة الوصول بحراً

محمود عادل سعيد أبو ريالة (20 عاماً)، فلسطيني من سكان مخيم الشاطئ في مدينة غزة، ويعمل صياداً للأسماك صرح للمركز بالآتي:

في صباح يوم الأحد الموافق 2008/2/25، كنت على متن مركب صيد من نوع لنش شنشولة، أمارس عملي في صيد الأسماك مع زملائي إسماعيل صالح محمد أبو ريالة (18 عاماً)، وعاهد حسن نمر أبو علي (24 عاماً)، وكنا على بعد حوالي ثلاثة أميال بحرية من شاطئ بحر محافظة شمال غزة، ومن شدة التعب خلدنا نحن الثلاثة إلى النوم داخل اللنش لنستريح قليلاً من ثم نعاود عملنا في صيد الأسماك، وعند حوالي الساعة 15:30 من مساء اليوم نفسه، نهضت من النوم على صوت محركات قوارب، وشاهدت ثلاثة زوارق إسرائيلية كانت تحاصر مركبنا، ثم أطلق بعض جنود الاحتلال الذين كانوا على متن الزوارق الأعيرة المطاطية تجاهنا، ورشونا بالمياه باستخدام خراطيم مياه كانت على متن إحدى الزوارق، أصبت بعيار مطاطي في البطن والساق اليسرى، وأصيب زملائي إسماعيل وعاهد بأعيرة مطاطية في الظهر والساقين ... وسمعت صوت إطلاق رصاص حي بشكل كثيف جداً، وكنت أسمع صوت ارتطام الأعيرة النارية بجسم المركب، ثم رأيت إسماعيل يسقط على ظهر المركب والدماء تنزف من رأسه، فأسرعت واحتضنته، وعندها توقف الجنود عن إطلاق النار وأمرونا أن نخلع ملابسنا وأن نقفز في الماء ونسبح باتجاههم، فامتثلنا لأوامرهم. ثم صعدنا على ظهر زورق مطاطي أنا وعاهد، وعلى الفور قام أحد الجنود بوضع قدمه على رأسي وضغط للأسفل بكل قوة. ثم قيدوا أيدينا خلف ظهورنا بواسطة أحزمة بلاستيكية ووضعوا لثام على رأس كل واحد منا، ولا أعلم ما حل بإسماعيل، ... وبعد نقلنا إلى التحقيق في الجانب الإسرائيلي، سألت المحقق عن إسماعيل قال بأنه نقل لمستشفى داخل إسرائيل ويتم علاجه، وبعدها أفرج عني أنا وعاهد عند حوالي الساعة 20:30 من مساء اليوم نفسه. وبعدما توجهت للمنزل علمت من أفراد عائلتي بأن الارتباط الفلسطيني أبلغ أسرته بأن إسماعيل قد استشهد جراء إصابته برصاصة في الرأس.

المنطقة مقيدة الوصول بحراً

اعتقال المدنيين الفلسطينيين في عرض البحر:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2018، اعتقالها للمدنيين الفلسطينيين في عرض البحر، حيث تقوم الزوارق الحربية التابعة لتلك القوات بملاحقة المراكب البحرية الفلسطينية واعتراضها ومحاصرتها ومن ثم تعتقل بشكل تعسفي المدنيين الموجودين على متنها، لا سيّما الصيادين منهم أثناء قيامهم بأعمال الصيد.

وتجبر قوات الاحتلال المعتقلين على خلع ملابسهم والسباحة في مياه البحر حتى في فصل الشتاء، وتحتجزهم لفترات مختلفة وتخضعهم للتحقيق، وتمارس بحقهم التعذيب، وتحط من كرامتهم الإنسانية عبر توجيه الإهانات الجسدية واللفظية لهم.

وفي هذا السياق وثق المركز خلال فترة التقرير، (9) أحداث، اعتقل خلالها (47) مدنياً، كما هو موضح بالجدول الآتي:

المحافظة	عدد الأحداث	اجمالي المعتقلين	المعتقلين الأطفال
شمال غزة	7	19	2
غزة	1	17	0
دير البلح	0	0	0
خان يونس	0	0	0
رفح	1	11	1
المجموع	**9**	**47**	**3**

تنص الفقرة (1) من المادة (6) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن:

"تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لهذا الحق".

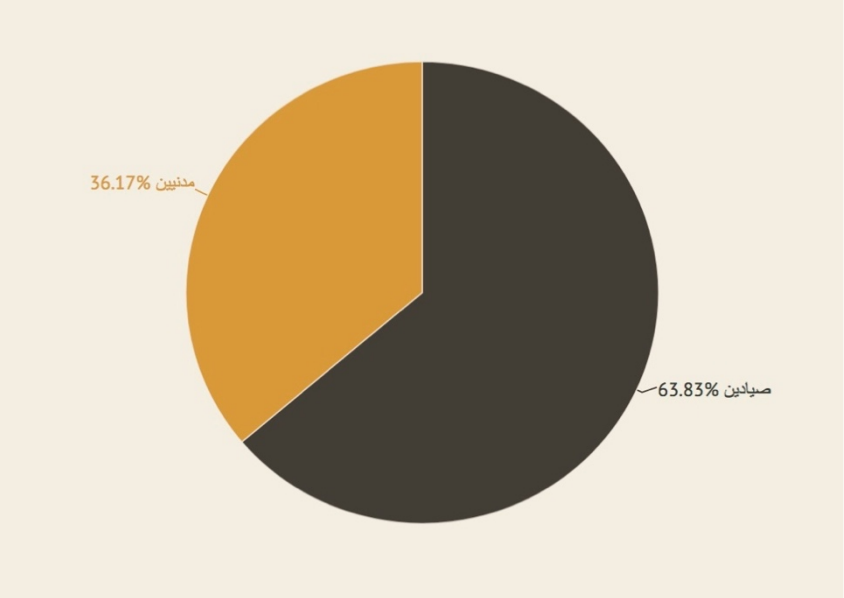

رسم بياني يوضح نسبة الصيادين المعتقلين من جملة المعتقلين المدنيين في المنطقة مقيدة الوصول بحراً

أكرم محمد اسماعيل أبو فول (34 عاماً)، فلسطيني من سكان مخيم الشاطئ بمدينة غزة ويعمل مع أبنائه في صيد الأسماك في بحر القطاع، وتعرض للاعتقال من قبل قوات الاحتلال، صرح للمركز بالآتي:

"عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2018/1/9 أبحرت أنا وابني محمد (10 سنوات)، والصياد محمد أبو جياب انطلاقاً من ميناء غزة في قارب من نوع حسكة ماتور، واتجهنا شمالاً حتى وصلنا إلى مسافة أربعة أميال بحرية، من شاطئ بحر منطقة السودانية غرب بلدة جباليا جنوب غرب محافظة شمال غزة، في المنطقة المسموح الصيد بها، ثم شرعنا بصيد الأسماك ... عند حوالي الساعة 9:00 من صباح اليوم نفسه، هاجمنا زورقان مطاطيان وزورق من نوع "طراد" يتبعان لقوات الاحتلال الإسرائيلي من جهتي الشمال والغرب ...وأطلق الجنود الذين على متن الزوارق الأعيرة النارية والمطاطية تجاهنا، وحاصروا مركبنا. كان ابني محمد يبكي ويصرخ "الحقني يا بابا بدي اروح". أصبت بثلاثة أعيرة مطاطية بكلتا الساقين وأصيب محمد أبو جياب بأعيرة مطاطية بالساقين أيضاً.... وتحت تهديد السلاح، أمرنا الجنود الاسرائيليون بخلع ملابسنا فوراً والقفز في مياه البحر والسباحة نحو الزورق المطاطي، وفعلنا ذلك... عصب جنود الاحتلال عيني وقيدوا يدي بمرابط بلاستيكية ... وبعد وقت قليل اعتقل جنود الاحتلال ثلاثة صيادين آخرين من مركب آخر، وأجلسوهم إلى جانبنا في الطراد حيث تحدثت معهم وتعرفت عليهم وهم أحمد الصعيدي وابنه محمد وابن أخته مؤمن النعمان. بعد حوالي ساعة توقف الطراد وأمرنا الجنود أن نسير على رصيف ميناء اسدود ... ثم اقتادونا الى كونتينر حديد داخل الميناء ... بقينا جالسين نحو ثلاث ساعات ... وبعدها اقتادونا إلى باص أبيض اللون الذي انطلق بنا لنحو ساعة من الزمن. بعد ذلك توقف وأنزلونا في حاجز بيت حانون "ايرز" ... خضعت للتحقيق في حاجز بيت حانون، بعد ذلك أفرجت قوات الاحتلال عني ... وبقيت قواربنا ومعدات الصيد مصادرة لدى قوات الاحتلال مع العلم أنها مصدر رزقي الوحيد أنا وأسرتي.

الاستيلاء على مراكب ومعدات الصيد

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2018، من عمليات ملاحقة وحصار قوارب الصيادين الفلسطينيين في عرض البحر والاستيلاء عليها وعلى معدات الصيد التي على متنها مثل شباك الصيد وملحقات القوارب والمولدات والمجداف والإشارات الضوئية. وتأتي هذه الانتهاكات في الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال حصاراً مشدداً على قطاع غزة، لا سيما واردات القطاع فيما يخص المعدات البحرية وكذا المواد المستخدمة في صناعة هذه المعدات، بحيث يتعذر على الصياد توفير معدات جديدة نظراً لشحها وارتفاع أسعارها، ما يفقد الصيادين الذين صودرت معداتهم مصدر رزقهم، وبالتالي دخولهم في فئة المعطلين عن العمل.

وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير، وقوع (7) أحداث مصادرة، أسفرت عن الاستيلاء على (10) مراكب صيد في عرض بحر محافظتي غزة والشمال. هذا وترفض تلك القوات إعادة مراكب الصيادين إلى أصحابها بعد الإفراج عنهم، إذ لم يسجل خلال فترة التقرير إعادة أي مركب من المراكب المصادرة.

وتوضح نتائج توثيق المركز وبالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق 2017، إلى تصاعد عمليات الاستيلاء على مراكب الصيادين ومعداتهم بنسبة تصل إلى 142%.

تنص المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة، على التالي: **لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم"**

تنص المادة رقم (52) في اتفاقية جنيف الرابعة على:

"**حظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل، أو تقيد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال.**

المنطقة مقيدة الوصول بحراً

جدول يقارن بين النصف الأول من العام الماضي 2017 والعام الحالي 2018

انتهاكات الاحتلال ضد الصيادين	النصف الاول/2017	النصف الاول/2018
عدد حوادث انتهاكات الاحتلال في المناطق مقيدة الوصول (بحراً)	91	198
عدد الحوادث التي تم فيها إطلاق نار	91	196
عدد الحوادث التي تم فيها اعتقال في المناطق مقيدة الوصول بحراً	7	9
عدد المعتقلين	20	47
عدد القتلى	2	1
عدد الاصابات	7	14
عدد حوادث استيلاء على قوارب ومعدات صيد	7	7
عدد القوارب التي تم مصادرتها	7	10
عدد حوادث التي تم فيها تخريب مراكب وأدوات صيد	4	3

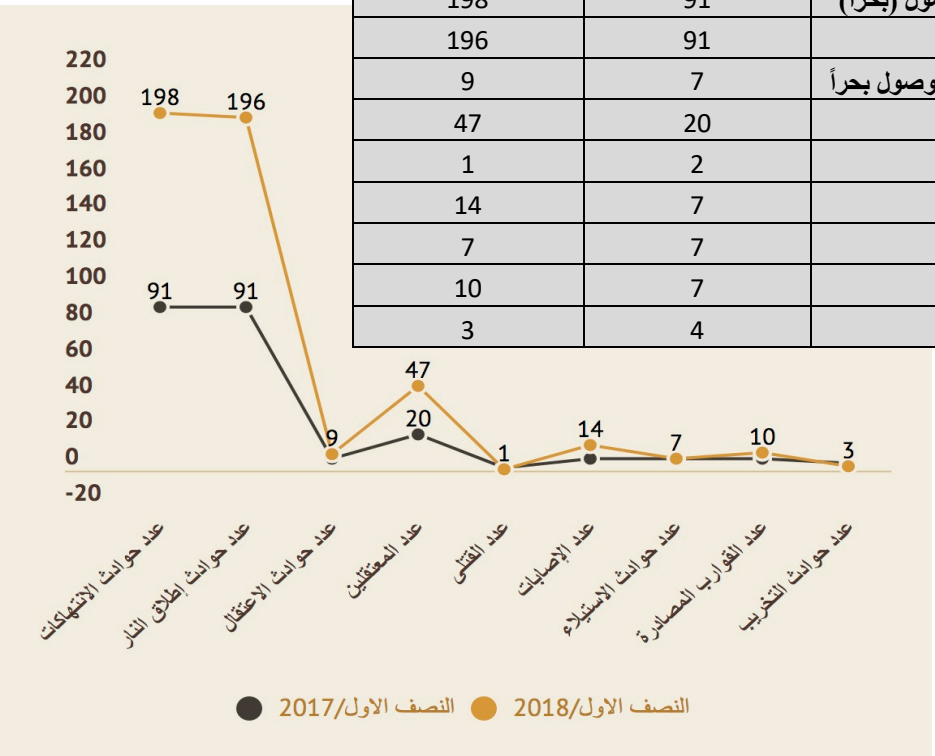

الصياد محمد عدنان محمد كباجة (29 عاماً)، من سكان مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، صرح للمركز بالتالي:

توجهت أنا والصياد عمر فايز سليم أبو الصادق (29 عاماً)، عند حوالي الساعة 5:30 من صباح يوم السبت الموافق 2018|2|24، إلى ميناء الصيادين غرب مدينة غزة، وأبحرنا شمالاً بواسطة قارب من نوع (حسكة مجداف)، حتى وصلنا إلى مسافة 4 أميال بحرية تقريباً مقابل شاطئ منطقة الواحة شمال غرب بلدة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة. شرعنا بصيد الأسماك بواسطة سنارات في المنطقة المسموح الصيد فيها، وكان يتواجد بالقرب منّا حوالي 8 مراكب صيد أخرى. وعند حوالي الساعة 8:00 من صباح اليوم نفسه توجه نحونا فجأة زورقان مطاطيان إسرائيليان، من ثم حاصرا مركبنا، وشرع جنود الاحتلال من على متن الزورقان بإطلاق النار على جسم المركب. ثم أمرنا جنود الاحتلال وهم يصوبون الأسلحة تجاهنا، بخلع ملابسنا والقفز في مياه البحر والسباحة نحو الزورق، ففعلنا ذلك. عندما صعدنا على الزورق الإسرائيلي، قام الجنود بربط قاربنا بواسطة حبل بمؤخرة إحدى الزورقين، ثم قيدوا أيدينا خلف ظهورنا بواسطة أحزمة بلاستيكية، وعصبوا أعيننا بلثام أسود ثم انطلق بنا الزورق ... وما أن أوصلونا إلى اليابسة، نقلنا إلى معبر بيت حانون "ايرز"، وهناك أخضعت للتحقيق على يد ضابط مخابرات إسرائيلي، من ثم أفرج عنا عند حوالي الساعة 12:30 من مساء اليوم نفسه، في حين استولت قوات الاحتلال على المركب، ونحن الآن لا نعمل ولا نستطيع توفير مركب آخر، وبالتالي لقد فقدنا مصدر رزقنا الوحيد.

الخاتمة

يخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتطال تلك الانتهاكات الحق في العمل والاستفادة من الثروة البحرية، والحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، والحق في الحماية من الاعتقال التعسفي، والحق في حماية الممتلكات الخاصة.

هذا وعمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل نمو بنية الاقتصاد الفلسطيني بما فيه قطاع الصيد، عبر سياسة منظمة للاستحواذ على ثروات الفلسطينيين الطبيعية، وحرمانهم من استثمارها، في الوقت الذي تدفقت فيه المنتجات الإسرائيلية وأنواع الأسماك الأقل جودة، إلى السوق الفلسطينية، فيما يعتبر انتهاكاً إضافياً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تُلزم الدولة المحتلة باستغلال الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة لصالح منفعة السكان الأصليين.

يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان إدانته الشديدة لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال، فإنه يحمّل تلك القوات المسئولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها ملزمة باحترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان الفلسطينيين، وتنفيذ واجباتها القانونية التي يقرّها القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني باعتبارها قوة احتلال.

كما يشجب المركز صمت المجتمع الدولي أمام الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد قطاع الصيد الفلسطيني، إذ يعتبر أن غياب دوره الفاعل لا سيما الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، سمح لقوات الاحتلال بالاستمرار في ارتكاب تلك الانتهاكات، وتزايد حدتها، دونما رادع؛ فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل من أجل الوقف الفوري لتلك الانتهاكات الموجهة ضد قطاع الصيد الفلسطيني، والضغط من أجل رفع الحصار البحري المفروض على القطاع، وتفعيل أدوات المحاسبة القانونية، وملاحقة ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب.

مركز الميزان لحقوق الانسان
www.mezan.org
info@mezan.org +972 8 2820442